مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية
Journal homepage:
http://scientific-journal.sustech.edu/

دور لجان المراجعة في الحد من التغيير في السياسات المحاسبية بالتقارير المالية

"دراسة ميدانية"

انس عبد الله محمد الأمين و عمر السر الحسن محمد

مؤسسة محمد حسين آل عباس التجارية – المملكة العربية السعودية

معهد الإدارة العامة – المملكة العربية السعودية

المستخلص:

تكمن مشكلة الدراسة في أن التغيير في السياسات المحاسبية المتبعة في المصارف تؤثر في التقارير المالية في المصارف بالرغم من وجود لجان مراجعة في المصارف لها خصائص تُمكنها من الحد من التغير في السياسات المحاسبية. هدفت الدراسة إلى بيان دور لجان المراجعة في الحد من التغيير في السياسات المحاسبية بالتقارير المالية في المصارف التجارية. اعتمدت الدراسة الاستبانة كأداة لجمع البيانات، توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لكل من (تحديد مهام لجنة المراجعة، استقلالية لجنة المراجعة، خبرة أعضاء لجنة المراجعة، كفاءة لجنة المراجعة، وتقرير لجنة المراجعة) في الحد من التغيير في السياسات المحاسبية. أوصت الدراسة بضرورة تحديد خصائص لجان المراجعة قبل تكوينها ووضع الشروط الواجب توفرها في أعضاء اللجنة، العمل على إصدار تشريعات وقوانين أكثر تنظيماً لمهنة المحاسبة تُحد من التلاعب في السياسات المحاسبية.

ABSTRACT:

The study problem stemmed from the fact that, changes in accounting policies adopted by banks would affect the financial reports in banks despite the existence of auditing committees in those banks, which had characteristics that may assist in restricting changes in accounting policies. The study aimed at explaining the impact of auditing committees' in restricting changes in accounting policies of financial reports for commercial banks. The study depended on the questionnaire as a tool for data collection. The study found that, there is a positive impact for the followings: (determination of auditing committee functions, auditing committee independency, experience of auditing committee members, auditing committee efficiency, and auditing committee report) in restricting changes in accounting policies. The study recommended that, the necessity to specify auditing committee's characteristics prior to its formation, stating the conditions that should be fulfilled by the committees' members, issuance of more organizing legislatives and laws for accounting profession to restrict manipulation in accounting policies.

الكلمات المفتاحية: لجان المراجعة ، السياسات المحاسبية ، التقارير المالية .

المقدمة :

ظهرت فكرة لجان المراجعة بعد إنهيار العديد من الشركات العالمية نتيجة للتلاعب في التقارير المالية باعتبارها لجان منبثقة عن مجلس الإدارة تقتصر عضويتها على الأعضاء غير التنفيذيين ممن لديهم خبرة بمجال المحاسبة والمراجعة لمساعدة مجلس الإدارة على أداء مهامه بكفاءة في مجال السياسات المحاسبية، إعداد التقارير، ودعم استقلالية المراجعين الداخلين والخارجيين.

تُعتبر السياسات المحاسبية هي الأداة المنظمة لعمل المصارف حيث يجب أن تتصف هذه السياسات بالثبات خلال الدورة المحاسبية وان لا يحدث فيها تغيير الا لضرورة ملحة لان التلاعب فيها يؤدي إلى معلومات مضللة لمستخدمي التقارير المالية، كما أنه لابد من الإفصاح عن السياسات المحاسبية والتغيير فيها ضمن التقارير المالية للمصرف، لذلك لابد أن تتابع لجنة المراجعة جدوى التغيير في هذه السياسات والإفصاح عنه.

هذه الدراسة تبحث في دور لجان المراجعة في الحد من التغيير في السياسات المحاسبية بالتقارير المالية للمصارف التجارية .

مشكلة الدراسة:

باستقراء بعض من الدراسات السابقة كدراسة (Noland, 2004) ركزت على تحليل القيمة المضافة لوجود لجان المراجعة في المصارف التجارية، ودراسة، (زكي،2010م) اهتمت بسمات الجودة المميز للجان المراجعة ودور المراجعة تدعيم استقلالية وكفاءة إدارة المراجعة الداخلية ودراسة (عبد الحكيم، 2012م)، ركزت على تحديد الأنشطة التي تمارسها لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح بشركات المساهمة، ودراسة، Rababh (& Alsir,2017) والتي تناولت خصائص لجان المراجعة وربطها بجودة المعلومات المحاسبية.

يلاحظ من خلال استقراء هذه الدراسات انها لم تركز على التلاعب في السياسات المحاسبية بالرقم من مطالب بعض هذه الدراسات بان تتصف لجنة المراجعة بالخبرة المالية المحاسبية وذلك يجعل للجان المراجعة راي عند تغيير السياسات المحاسبية. عليه فإن مشكلة الدراسة تكمن في أن التغيير في السياسات المحاسبية المتبعة في المصرف يؤثر في التقارير المالية في المصارف بالرغم من وجود لجان مراجعة في المصارف لها خصائص تُمكنها من الحد من التغير في السياسات المحاسبية. وعليه يمكن إبراز مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية:

السؤال الأول: ما أثر لجان المراجعة في الحد من التغيير في السياسات المحاسبية بالتقارير المالية للمصارف التجارية ؟، وتتفرع منه الأسئلة التالية:

1. ما أثر تحديد مهام المراجعة في الحد من التغيير في السياسات المحاسبية بالتقارير المالية للمصارف التجارية؟.
2. ما أثر استقلالية لجنة المرجعة في الحد من التغيير في السياسات المحاسبية بالتقارير المالية للمصارف التجارية؟.
3. ما أثر الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة في الحد من التغيير في السياسات المحاسبية بالتقارير المالية للمصارف التجارية؟.
4. ما أثر كفاءة وفعالية لجنة المراجعة في الحد من التلاعب في الحد من التغيير في السياسات المحاسبية بالتقارير المالية للمصارف التجارية؟.

5. ما أثر تقرير لجنة المراجعة في الحد من التغيير في السياسات المحاسبية بالتقارير المالية للمصارف التجارية؟.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في الآتي:

الأهمية العلمية "النظرية": المساهمة في لفت انتباه الأكاديميين ومراكز الأبحاث لأهمية لجان المراجعة في الإفصاح عن التغير في السياسات المحاسبية لإجراء مزيد من الدراسات في هذا المجال. وإثراء المكتبة العلمية بالمواضيع ذات العلاقة بالإطار الفكري للمحاسبة وربطها بالجانب العملي.

الأهمية العملية "التطبيقية: توضيح الدور الحيوي والمهم الذي تلعبه لجان المراجعة في الإفصاح عن التغير في السياسات المحاسبية لأنه يعتبر ضرورة فرضتها المعايير المحاسبية.

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى بيان دور لجان المراجعة في (تحديد مهام لجان المراجعة، استقلالية لجنة المراجعة، خبرة أعضاء لجنة المراجعة، كفاءة لجنة المراجعة، وتقرير لجنة المراجعة) في الحد التغيير في السياسات المحاسبية الإفصاح عن ذلك في التقارير المالية للمصارف التجارية.

منهجية الدراسة:

يعتمد الباحثان المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة، المنهج الاستنباطي لتحديد محاور الدراسة وصياغة فرضياتها، المنهج الاستقرائي لاختبار فرضيات الدراسة، المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة وقياس تأثيراتها من خلال الأساليب الإحصائية.

فرضيات الدراسة:

تختبر الدراسة الفرضيات التالية:

الفرض الرئيس: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للجان المراجعة في الحد من التغيير في السياسات المحاسبية بالتقارير المالية للمصارف التجارية، وتتفرع منها الفرضيات التالية:

1. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتحديد مهام لجان المراجعة في الحد من التغيير في السياسات المحاسبية بالتقارير المالية للمصارف التجارية.
2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية لجان المراجعة في الحد من التغيير في السياسات المحاسبية بالتقارير المالية للمصارف التجارية.
3. للخبرة المالية والمحاسبية للجان المراجعة دور في الحد من التغيير في السياسات المحاسبية بالتقارير المالية للمصارف التجارية
4. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاءة لجان المراجعة في الحد من التغيير في السياسات المحاسبية بالتقارير المالية للمصارف التجارية.
5. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقرير لجان المراجعة في الحد من التغيير في السياسات المحاسبية بالتقارير المالية للمصارف التجارية.

مصادر جمع البيانات:

البيانات الأولية من خلال الاستبانة، والبيانات الثانوية من خلال الكتب والمراجع، والدوريات والرسائل العلمية، والتقارير المالية والشبكة العنكبوتية.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية : عينة من المصارف التجارية السودانية.

الحدود زمنية : خلال العام 2017م.

التعريف الإجرائي لمتغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: لجنة المراجعة، وهي لجنة مكونة من ثلاثة إلى خمسة أعضاء غير مكلفين بالمسئولية التنفيذية للإدارة المالية تهتم بالسياسات المحاسبية وتقوم بمراجعة التقارير المالية وقياس فاعلية المراجعة الداخلية في المصارف من خلال وجود خصائص محددة في اللجنة هي: (تحديد مهام لجان المراجعة، استقلالية لجنة المراجعة، خبرة أعضاء لجنة المراجعة، كفاءة لجنة المراجعة، وتقرير لجنة المراجعة).

المتغير التابع: السياسات المحاسبية وهي مجموعة من التعليمات التي تتبعها المنشأة في تنظيم أعمالها المحاسبية بغرض الإعداد الصحيح للسجلات والدفاتر المحاسبية والعرض العادل لها بهدف توصيل المعلومات المالية للمستخدمين.

الدراسات السابقة:

دراسة: Noland et.al, (2004):

هدفت الدراسة إلى تحليل القيمة المضافة التي يضفيها وجود لجان المراجعة في المصارف التجارية، وتوصلت الدراسة إلى وجود لجان المراجعة في المصارف غير كاف بحد ذاته بسبب الطبيعة الحساسة للعمل المصرفي، لذلك يجب إن تتضمن لجان المراجعة على الأقل عضو ذو خبرة مصرفية ومالية، ذلك ما يساعد على تقليل المخالفات في التشريعات الخاصة بالمؤسسة، تقليل حالات الاختلاس والسرقة من قبل الموظفين وكذلك تقليل المخالفات والأخطاء الفنية في العمل.

دراسة:عبدالرحمن يوسف عبد الحكم،(2008م):

هدفت الدراسة إلى تحليل المقومات الأساسية للنظرية الإيجابية المتمثلة في العوامل الاقتصادية والبيئية، إجراء دراسة على المنشآت السودانية لتحديد أسباب تفضيلها لبعض الطرق والسياسات المحاسبية البديلة. توصلت الدراسة لعدة نتائج يلعب المدخل الإيجابي دوراً مهما في اختيار الطرق والسياسات المحاسبية البديلة، أن اختيار السياسات المحاسبية البديلة لشركات المساهمة العامة في السودان يرجع إلى عوامل اقتصادية وبيئية.

دراسة:Nobes & Kvaalm, (2010) :

هدفت الدراسة لاستخدام المقارنة بين التغيرات في السياسات المحاسبية نتيجة المرونة المتاحة في المعايير الدولية. توصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد فرق في التغيرات في السياسات نتيجة للمرونة المتاحة في المعايير الدولية وذلك بالنسبة لأستراليا والمملكة المتحدة ، أما بالنسبة للشركات في دول القارة الأوربية يتم تقليل عدد البدائل المتاحة في

السياسات المحاسبية عند الاختيار من بينها وذلك نتيجة للتعديلات الواردة على المعايير الدولية وأن المرونة المتاحة في المعايير الدولية من خلال توفير عدد من البدائل لاختيار السياسات المحاسبية المناسبة.

دراسة: جابر عبالرحمن ذكي ،(2010م):

هدفت الدراسة لإبراز سمات الجودة المميزة للجان المراجعة، وتحديد دور لجان المراجعة لتدعيم استقلالية وكفاءة إدارة المراجعة الداخلية كأحد أهم آليات الرقابة الداخلية. توصلت الدراسة أن لجان المراجعة يمكنها القيام بدورها المتوقع بدرجة كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية بمنشآت الأعمال وخاصة في مجال تحسين هذه التقارير المالية، وجود إدارات مراجعة داخلية تشرف على أعمالها لجنة المراجعة من خلال مراجعة خطة عمل موضوعة ودراسة ومتابعة تقارير المراجعين الداخليين في كافة الجوانب الحيوية والهامة في المنشأة.

دراسة : احمد حامد محمود ، (2012م):

هدفت الدراسة إلى تحديد الأنشطة التي تمارسها لجان المراجعة ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح بشركات المساهمة. توصلت الدراسة لعدة نتائج منها على الرغم من أهمية موضوع تطوير لجان المراجعة إلا إنه لم يلقى الاهتمام الكافي إلى الآن، وأن لجان المراجعة تلعب دوراً جوهرياً في إضافة قيمة حقيقية للشركات وذلك من خلال دورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

دراسة:عبدالرحمن خليل عادل ، (2013م):

هدفت الدراسة للتعرف على أساليب إدارة الأرباح، ودراسة ضوابط التشكيل الجيد للجان المراجعة والتي تحد من ممارسات إدارة الأرباح، توضيح أثر ممارسات إدارة الأرباح على جودة التقارير المالية. توصلت الدراسة إلى أن التشكيل الجيد للجان المراجعة يحد من ممارسات إدارة الأرباح، وفعالية لجان المراجعة يدعم استقلال المراجع الخارجي مما يحد من ممارسات إدارة الأرباح.

دراسة : ياسر محمد سمرة، (2014م):

هدفت الدراسة إلى قياس أثر لجنة المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات المصرية، وتحديد أهم العوامل المؤثرة في جودة أداء لجنة المراجعة وعلاقتها بالحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية. توصلت الدراسة إلى تزايد أهمية مواجهة ممارسات المحاسبية الإبداعية في ظل الأزمات المالية، وان المحاسبة الإبداعية هي شكل من أشكال التلاعب والاحتيال في مهنة المحاسبة.

دراسة : الحسن وعجيب، (2015م):

هدفت الدراسة الى قياس أثر لجان المراجعة على رأي المراجع الخارجي في ظل الأنظمة المحاسبية الإلكترونية. وتوصلت الدراسة إلى أن استقلالية لجان المراجعة يزيد من كفاءة المراجعة الداخلية في ظل النظم المحاسبية الإلكترونية، والخبرة العملية للجان المراجعة تسهم في رفع كفاءة المراجعة في ظل النظم المحاسبية الإلكترونية .

دراسة: Rababh & Alsir,(2017):

هدفت الدراسة الى معرفة أثر خصائص لجنة المراجعة في جودة معلومات التقارير المالية المصرفية المنشورة للمصارف السعودية، وتوصلت الدراسة الى وجود أثر إيجابي لكل من (تحديد المهام والواجبات، الاستقلالية، الخبرة المحاسبية والمصرفية وكفاءة لجنة المراجعة) في تحقيق جودة معلومات التقارير المالية المصرفية السعودية.

الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

يتمثل الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة في تركيز الدراسة الحالية على التغيير في السياسات المحاسبية وضرورة أن تشرف لجنة المراجعة على ذلك أما الدراسات السابقة فقد ربطت بين لجان المراجعة وتكوينها وبيان دور لجان المراجعة في الحد من أساليب إدارة الأرباح في بلدان مختلفة وقد تكون السياسات المحاسبية واحدة من هذه الأساليب التي تتلاعب بها الشركة.

مفهوم لجان المراجعة:

هي لجان مكونه من أعضاء مجلس الإدارة غير المتفرغين وذلك بغرض الإشراف على وظيفة المراجعة الداخلية مما يزيد من استقلالية إدارة المراجعة الداخلية وكلما زادت العلاقة بين لجنة المراجعة وإدارة المراجعة الداخلية كلما زاد احتمال توافر الاستقلالية والموضوعية في الفحص والتقرير عن الأداء المالي (أبو السعود،2005م). كما عرفت بأنها لجنة تمثيل في عدد من أعضاء مجلس إدارة الشركة يحملون مسئولية مساعدة المراجعين للحفاظ على الحياد عن الإدارة (أدنيز، 2005م).

يستنتج الباحثان أن لجان المراجعة تكون مسئولة عن متابعة المسائل المالية في المصارف وذلك لمساعدة مجلس الإدارة في اتخاذ القرارات المالية ومن ضمن مهامها الاطلاع على التقارير المالية للمصارف.

أهمية لجان المراجعة:

تتمثل أهمية لجان المراجعة في الآتي (راضي،2010م):

1. المحافظة على استقلال المراجع (داخلي–خارجي) وذلك باعتبار أن لجنة المراجعة تمثل حلقة وصل بين المراجع وإدارة الشركة.
2. طلب الأسواق العالمية من الشركات المدرجة في السوق المالي أن يكون لديها لجان مراجعة وأن يكون أعضاء هذه اللجان من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، وعلى الأقل أن لا يكونوا من المسؤولين أو الموظفين في الشركة (العشماوي، 2006م) .
3. إزياد حالات انهيار الشركات أدى إلى ازدياد الإهتمام بعملية إعداد القوائم المالية والتأكيد على التزام الشركات بتطبيق السياسات المحاسبية السليمة بإشراف لجان محددة.
4. توفير الثقة والمصداقية في البيانات والمعلومات المقدمة للأطراف المستفيدة من تقرير المراجع الخارجي، ومن ثم زيادة كفاءة وفعالية عملية المراجعة (أحمد، 2001م) .

خصائص لجان المراجعة: تتمثل خصائص لجان المراجعة فيما يلي:

1. خاصية الاستقلال: أن توافر الاستقلالية يتيح للجنة المراجعة الحياد في القيام بواجباتها ومسئولياتها واتخاذ القرارات بدون تحيز (السقا، 1995م).
2. خاصية الخبرة المحاسبية والمعرفة بالمجالات المختلفة والتأهيل العلمي والعملي: يجب أن تتوفر لدي أعضاء اللجنة خبرة في النواحي المحاسبية والمالية والتأهل الكافي (الوابل، 1996م).
3. خاصية الشرعية: يجب توافر السلطة والموارد الكافية للجنة المراجعة لتنفيذ مسئولياتها بحيث يكون لها الحق في فحص أية موضوعات تثير جدلاً والحصول على كل المعلومات التي تحتاج إليها (محمد، 1994م).

4. خاصية القدرة على الحصول على المعلومات الملائمة وتقديم التقرير في الوقت المناسب: حتى تستطيع لجنة المراجعة القيام بمهامها بكفاءة فيجب أن يكون لديها القدرة على الحصول على المعلومات السليمة في الوقت المناسب (الحسن وعجيب،2015م).

5. خاصية الكفاءة: أن أعضاء لجان المراجعة يجب أن يكونوا أكفاء من المديرين غير التنفيذيين، والذين لديهم الطموح والقدرة في نفس الوقت على التحمل والقيام بالمسئوليات الملقاة على عاتقهم (الحسن وعجيب،2015م).

مفهوم السياسة المحاسبية:

هي مجموعة من الأدوات التي تطبقها الشركة في إنتاج توصيل المعلومات المالية، من خلال الالتزام بالقواعد والأسس والطرق والإجراءات والمبادئ المحاسبية وبيان كيفية معالجة البنود والأحداث في مجال محدود (عبد الجواد، 1994م). ويرى (McCullers، 1987م) أن السياسات المحاسبية هي المعايير الصادرة من هيئات مهنية معترف بها يجب الالتزام بها من قبل الشركات.

أهمية الإفصاح عن السياسات المحاسبية: تتمثل أهمية الإفصاح عن السياسات المحاسبية في الاتي (عبد الحميد، 2012م):

1. تأثيرها على الأرقام الواردة بالقوائم المالية وبالتالي على دلالة هذه الأرقام وعلاقتها مع بعضها البعض.
2. يؤدي بناء سياسة محاسبية إلى التوصل إلى قوائم مالية ذات بيانات عادلة تخدم أصحاب المصالح.
3. يعتبر تحديد السياسة المحاسبية مطلب أساسي لمقارنة البيانات الواردة بالقوائم المالية.

العلاقة بين لجان المراجعة والسياسات المحاسبية:

يتبين من خلال أهداف لجان المراجعة (محمد، 1994م) أن لجان المراجعة تقوم بمراقبة إعداد التقارير المالية والإفصاح عن السياسات المحاسبية التي طبقتها الشركة معه ويتطلب ذلك الخبرة المحاسبية الكافية لأعضاء لجان المراجعة، وأن لجان المراجعة تدعم استقلال المراجع الخارجي (محمود، 1995م) فذلك يُحد من تلاعب الإدارة التنفيذية في السياسات المحاسبية.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف السودانية وعددها 33مصرف، أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية حيث تم اختيار 10مصارف كعينة للدراسة وتم توزيع عدد (140) استبانه على العاملين في الإدارة المالية والمراجعة الداخلية وتم استرجاع عدد (130) استبانه بنسبة بلغت (92.9%).

أداة الدراسة:

اعتمد الباحثان في هذه الدراسة على الاستبانه كأداة رئيسية للحصول على بيانات الدراسة واشتملت على قسمين:

القسم الأول: الخصائص الشخصية لإفراد عينة الدراسة وذلك كما في الجدول التالي:

جدول رقم (1): التوزيع التكراري لإفراد العينة وفقً للخصائص الشخصية

	الخاصية	العدد	النسبة%
المؤهل العلمي	دبلوم وسيط	7	5.4
	بكالوريوس	52	40

	دبلوم عالي	16	12.3
	ماجستير	39	30
	دكتوراه	11	8.5
	أخرى	5	3.8
	المجموع	130	%100
التخصص	محاسبة	46	35.4
	أدارة إعمال	29	22.3
	اقتصاد	17	13.1
	نظم معلومات محاسبية	2	1.5
	دراسات مصرفية	22	16.9
	أخرى	14	10.8
	المجموع	130	%100
المسمى الوظيفي	موظف	43	33.1
	رئيس قسم	26	20
	مراجع داخلي	20	15.4
	نائب مدير	12	9.2
	مدير (فرع/إدارة)	11	8.5
	مراجع خارجي	1	0.8
	عضو لجنة مراجعة	3	2.3
	أخرى	2	1.5
	المجموع	130	%100
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	13	10
	5-10 سنوات	19	14.6
	10-15 سنه	18	13.8
	15 سنة فأكثر	80	61.5
	المجموع	130	%100

المصدر : اعداد الباحثان من الدراسة الميدانية ، 2017م

يتضح من الجدول (1) ما يلي:

1. أن غالبية أفراد العينة يحملون درجات جامعية وفوق الجامعية حيث بلغت نسبتهم (90.8%) مما يدل على جودة التأهيل العلمي لأفراد العينة وبالتالي قدرتهم على فهم عبارات الاستبانة بشكل جيد والإجابة عليها بدقة.
2. أن غالبية أفراد العينة من المحاسبة ونظم المعلومات المحاسبية حيث بلغت نسبتهم في العينة (36.9%) بينما بلغت نسبة أفراد العينة التخصصات الأخرى (63.1%) وهذا طبيعي لارتباط الدراسة بمجال المحاسبة.
3. أن غالبية أفراد العينة من الموظفين ورؤساء الأقسام حيث بلغت نسبتهم في العينة (53.1%) بينما بلغت نسبة أفراد العينة من مدراء الإدارة ونوابهم (17.7%) أما المراجعين الداخليين والخارجيين وأعضاء لجان المراجعة فقد بلغت نسبتهم (18.5%) من إجمالي العينة المبحوثة.

4.أن غالبية إفراد العينة المبحوثة تتراوح سنوات خبرتهم 15 سنة فأكثر حيث بلغت نسبتهم (61.5 %) بينما بلغت نسبة الذين تقل خبراتهم عن 15 سنة (38.5%) وهذه النتيجة تدل على نضج أفراد العينة مما يمكنهم من الإجابة على أسئلة الاستبانة بشكل موضوعي.

القسم الثاني، بيانات الدراسة: يتكون من ثلاثة محاور مقسمة إلى فقرات كما في الجدول التالي:

جدول رقم (2): إبعاد محور الدراسة

	محاور الدراسة	عدد الفقرات
الأول	مهام لجان المراجعة.	6
	استقلالية لجان المراجعة	6
	الخبرة المالية والمحاسبية للجان المراجعة	6
	كفاءة وفاعلية لجان المراجعة	6
	تقرير لجان المراجعة	6
	إجمالي أبعاد المحور الأول	30
الثاني	السياسات المحاسبية	10
	الإجمالي	40

المصدر : اعداد الباحثان من الدراسة الميدانية ، 2017م

صدق أداة الدراسة:

تم عرض أداة الدراسة على مجموعة من المحكمين المختصين عددهم (6) في مجال المحاسبة والإحصاء لإبداء أرائهم حول أداة الدراسة ومدى صلاحية الفقرات وشموليتها وتنوع محتواها أو أية ملاحظات يرونها مناسبة. كما تم التحقق من صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة بإيجاد معاملات الارتباط وذلك باستخدام معامل سبيرمان كما في الجدول التالي:

جدول رقم (3): نتائج اختبار الصدق لمحاور الدراسة

المحاور	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
محور لجان المراجعة	0.88	0.000
السياسات المحاسبية المستخدمة في المصارف	0.76	0.000

المصدر : اعداد الباحثان من الدراسة الميدانية ، 2017م

الجدول (3) يوضح معاملات الارتباط بين كل محور من محاور الدراسة والمعدل الكلى لفقراته والذي يبين أن معاملات الارتباط لجميع المحاور دالة عن مستوى معنوية (0.05) وتتراوح ما بين (0.78 و0.88) وتعنى هذه القيم توافر درجة عالية جدا" من صدق الاتساق الداخلي لفقرات محاور الدراسة ومن ثم يمكن القول بان المقاييس التي اعتمدت عليه لقياس عبارات محاور الدراسة تتمتع بالصدق الداخلي لعباراتها مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

اختبار الثبات: اعتمدت الدراسة لاختبار ثبات أداة الدراسة على معامل إلفا كرونباخ كما في الجدول التالي:

جدول رقم (4): نتائج اختبار ألفا كرنباخ

محاور الدراسة	عدد العبارات	ألفا كرنباخ
لجان المراجعة	30	0.88
السياسات المحاسبية	10	0.85
إجمالي العبارات	40	0.89

المصدر : اعداد الباحثان من الدراسة الميدانية ، 2017م

يتضح من خلال الجدول رقم (4) أن نتائج اختبار الصدق لجميع محاور الدراسة أكبر من (60%) وتعنى هذه القيم توافر درجة عالية جدا" من الثبات لجميع محاور الدراسة ، وعلية يمكن القول بان المقاييس التي اعتمدت عليها الدراسة تتمتع بالثبات الداخلي لعباراتها مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات.

الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

أ. تم إيجاد الوسط الحسابي لكل عبارة ومقارنته بالوسط الفرضي (3) حيث تتحقق الموافقة على الفقرات إذا كان الوسط الحسابي أكبر من الوسط الفرضي (3)، وتتحقق عدم الموافقة إذا كان الوسط الحسابي أقل من الوسط الفرضي.

ب. الانحراف المعياري وذلك للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة عن متوسطها الحسابي.

المحور الأول، لجان المراجعة من خلال خمسة أبعاد كما يلي:

البُعد الأول: تحديد مهام لجان المراجعة .

جدول رقم (5): الإحصاء الوصفي لعبارات بُعد مهام اللجان

العبارات	الانحراف المعياري	المتوسط	الأهمية النسبية	درجة الموافقة	الترتيب
تقوم لجنة المراجعة بمراجعة القوائم المالية للمصرف بصورة دورية.	0.545	4.42	%88.4	مرتفعة جدا	2
تهتم لجنة المراجعة بمراجعة تطوير السياسات التي يتبعها المصرف في تحقيق أهدافه.	0.451	4.49	89.8%	مرتفعة جدا	1
تتأكد لجنة المراجعة من كفاءة نظام الرقابة الداخلية بالمصرف.	0.613	4.22	%84.4	مرتفعة جدا	3
تشارك لجنة المراجعة في ترشيح المراجع الخارجي للمصرف وتحديد أتعابه والتوصية بعزله	1.03	3.49	69.8%	متوسطة	6
يتم إصدار تقارير لجنة المراجعة ضمن التقارير السنوية للمصرف.	0.951	3.96	%79.2	مرتفعة	4
تُعد لجنة المراجعة التوصيات الخاصة بتعيين رئيس	0.976	3.71	74.2%	مرتفعة	5

قسم المراجعة الداخلية ومساعديه.				
إجمالي العبارات	0.761	4.05	%81	مرتفعة جدا

المصدر : اعداد الباحثان من الدراسة الميدانية ، 2017م

يتضح من خلال الجدول رقم (5) أن العبارات التي تعبر عن مهام لجان المراجعة يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على جميع العبارات حيث حققت جميع العبارات متوسطا" عام مقداره (4.05) وبانحراف معياري (0.761) وأهمية نسبية (81%)، كما أن عبارة (تهتم لجنة المراجعة بمراجعة تطوير السياسات التي يتبعها المصرف في تحقيق أهدافه) جاءت في المرتبة الأولى حيث بلغ متوسط الإجابات (4.49) بانحراف معياري (0.451) بأهمية نسبية مرتفعة بلغت (89.8%). أما المرتبة الأخيرة فقد جاءت العبارة (تشارك لجنة المراجعة في ترشيح المراجع الخارجي للمصرف وتحديد أتعابه والتوصية بعزله) حيث بلغ متوسطها (3.49) وبانحراف معياري (1.03) وأهمية نسبية بلغت (69.8%).

البُعد الثاني: استقلالية لجان المراجعة.

جدول رقم (6): الإحصاء الوصفي لعبارات بُعد استقلالية لجان المراجعة

العبارات	الانحراف المعياري	المتوسط	الأهمية النسبية	درجة الموافقة	الترتيب
يتمتع أعضاء لجنة المراجعة بالحرية الكاملة في التعبير عن آرائهم بالمصرف.	0.774	4.21	84.2%	مرتفعة جدا	3
يتم اختيار وانتخاب أعضاء لجنة المراجعة بواسطة المساهمين وبمساعدة أعضاء مجلس الإدارة.	1.10	3.69	%73.8	مرتفعة	6
تساعد استقلالية لجنة المراجعة في حماية مصالح حملة الأسهم والمستثمرين وغيرهم.	0.803	4.17	%83.4	مرتفعة جدا	4
العمل على الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية.	0.645	4.31	%86.2	مرتفعة جدا	1
تتمتع لجنة المراجعة بالحياد التام في توصياتها الداخلية في المصرف.	0.739	4.25	%85.0	مرتفعة جدا	2
تعمل لجنة المراجعة على تعزيز المركز التنافسي للمصارف.	0.853	3.97	%79.4	مرتفعة	5
إجمالي العبارات	0.819	4.10	%82	مرتفعة جدا	

المصدر : اعداد الباحثان من الدراسة الميدانية ، 2017م

يتضح من خلال الدول رقم (6) أن جميع العبارات التي تعبر عن استقلالية لجان المراجعة يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على جميع العبارات حيث حققت جميع العبارات متوسطا" عام مقداره (4.10) وبانحراف معياري (0.819) وأهمية نسبية (82%). وأن العبارة (العمل على الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية) جاءت في المرتبة الأولى حيث بلغ متوسط الإجابات (4.31) بانحراف معياري (0.645) بأهمية نسبية مرتفعة بلغت (86.2%). أما المرتبة الأخيرة فقد جاءت العبارة (يتم اختيار وانتخاب أعضاء لجنة المراجعة بواسطة المساهمين وبمساعدة أعضاء مجلس الإدارة.

البُعد الثالث: الخبرة المالية والمحاسبية للجان المراجعة:

جدول رقم (7): الإحصاء الوصفي لعبارات بُعد الخبرة المالية والمحاسبية للجان المراجعة

العبارات	الانحراف المعياري	المتوسط	الأهمية النسبية	درجة الموافقة	الترتيب
تهتم لجنة المراجعة بزيادة كفاءة الأداء في المصرف.	0.789	4.11	82.2%	مرتفعة جدا	3
تركز لجنة المراجعة على اختيار السياسات المحاسبية التي تتناسب مع ظروف المصرف.	0.872	3.83	%76.6	مرتفعة	6
تقوم لجنة المراجعة بمساعدة الإدارة في الرقابة على السياسات المحاسبية في المصرف.	0.759	4.10	%82.0	مرتفعة جدا	4
تساهم لجنة المراجعة في ضبط جودة المراجعة الداخلية في المصارف.	0.667	4.21	%84.2	مرتفعة جدا	1
تقوم اللجنة بمراقبة أداء المراجع الخارجي بالمصرف والتزامه بالمعايير المهنية.	0.976	3.85	%77.0	مرتفعة	5
تركز اللجنة على فحص وتقويم التقارير المالية التحقق من توافر الإيضاحات المتممة لتلك التقارير.	0.743	4.12	%82.4	مرتفعة جدا	2
إجمالي العبارات	0.801	4.04	%80.8	مرتفعة جدا	

المصدر : اعداد الباحثان من الدراسة الميدانية ، 2017م

يتضح من خلال الجدول رقم (7) أن جميع العبارات التي تعبر عن الخبرة المالية والمحاسبية للجان المراجعة يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على جميع العبارات، وحققت جميع العبارات متوسطا" عام مقداره (4.04) وبانحراف معياري (0.801) وأهمية نسبية (80.8%). وأن العبارة (تساهم لجنة المراجعة في ضبط جودة المراجعة الداخلية في المصارف) جاءت في المرتبة الأولى حيث بلغ متوسط الإجابات (4.21) بانحراف معياري (0.667) بأهمية نسبية مرتفعة بلغت (84.2%). أما المرتبة الأخيرة فقد جاءت العبارة (تركز لجنة المراجعة على اختيار السياسات المحاسبية التي تتناسب مع ظروف المصرف) حيث بلغ متوسطها (3.83) وبانحراف معياري (0.872) وأهمية نسبية بلغت (76.6%).

البُعد الرابع: كفاءة وفاعلية لجان المراجعة .

جدول رقم (8): الإحصاء الوصفي لعبارات بُعد كفاءة وفاعلية لجان المراجعة

العبارات	الانحراف المعياري	المتوسط	الأهمية النسبية	درجة الموافقة	الترتيب
تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من استقلال مراقب الحسابات.	0.806	4.04	80.8%	مرتفعة جدا	4
تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من أن المراجع الخارجي مسئول أمام لجنة المراجعة.	0.954	3.82	%76.4	مرتفعة	6
تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من أن المراجع الداخلي مسئول أمام لجنة المراجعة.	0.829	4.03	%80.6	مرتفعة جدا	5
تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من شمول وفعالية نظم الرقابة الداخلية	0.736	4.12	%82.4	مرتفعة جدا	3

بالمصرف.					
تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من جودة السياسات والمعايير المحاسبية المستخدمة ومن جودة التقرير المالي.	0.730	4.20	%84.0	مرتفعة جدا	2
التأكد من استلام لجنة المراجعة معلومات كاملة يعتمد عليها	0.629	4.23	%84.6	مرتفعة جدا	1
إجمالي العبارات	0.780	4.07	%81.4	مرتفعة جدا	

المصدر : اعداد الباحثان من الدراسة الميدانية ، 2017م

يتضح من خلال الجدول رقم (8) أن جميع العبارات التي تعبر عن كفاءة وفاعلية لجان المراجعة يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على جميع العبارات حيث حققت جميع العبارات متوسطا" عام مقداره (4.07) وبانحراف معياري (0.780) وأهمية نسبية (81.4 %). وأن العبارة (التأكد من استلام لجنة المراجعة معلومات كاملة يعتمد عليها) جاءت في المرتبة الأولى حيث بلغ متوسط الإجابات (4.23) بانحراف معياري (0.629) بأهمية نسبية مرتفعة بلغت (84.6%). أما المرتبة الأخيرة فقد جاءت العبارة (تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من أن المراجع الخارجي مسئول أمام لجنة المراجعة) حيث بلغ متوسطها (3.82) وبانحراف معياري (0.954) وأهمية نسبية بلغت (76.4%).

الُبعد الخامس: تقرير لجان المراجعة .

جدول رقم (9): الإحصاء الوصفي لعبارات بُعد تقرير لجان المراجعة

العبارات	الانحراف المعياري	المتوسط	الأهمية النسبية	درجة الموافقة	الترتيب
يتم عرض تقرير لجنة المراجعة ضمن التقارير المالية المفصح عنها للمصرف.	0.852	4.05	%81.0	مرتفعة جدا	2
يشير تقرير لجنة المراجعة عن أداء المراجعين الداخليين والخارجيين.	0.792	3.99	%79.8	مرتفعة	5
يشتمل تقرير لجنة المراجعة على التقارير المتعلقة بأعمال الفحص التي تم تنفيذها.	0.740	4.13	%82.6	مرتفعة جدا	1
يهتم تقرير لجنة المراجعة بالموضوعات ذات الاهتمام بمجلس الإدارة والمتعلقة بالقوائم المالية.	0.779	4.07	%81.4	مرتفعة جدا	4
يهتم تقرير لجنة المراجعة بنتائج اتصالات اللجنة مع مجلس الإدارة في المصرف.	0.837	3.93	%78.6	مرتفعة	6
يهتم تقرير لجنة المراجعة بمدى كفاءة الإدارة في تنفيذ مسئولياتها.	0.787	4.00	%80.0	مرتفعة جدا	3
إجمالي العبارات	0.797	4.03	%80.6	مرتفعة جدا	

المصدر : اعداد الباحثان من الدراسة الميدانية ، 2017م

يتضح من خلال الجدول رقم (9) أن جميع العبارات التي تعبر عن تقرير لجان المراجعة يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على جميع العبارات حيث حققت جميع العبارات

متوسطا" عام مقداره (4.03) وبانحراف معياري (0.797) وأهمية نسبية (80.6%). وأن العبارة (يشتمل تقرير لجنة المراجعة على التقارير المتعلقة بأعمال الفحص التي تم تنفيذها) جاءت في المرتبة الأولى حيث بلغ متوسط الإجابات (4.13) بانحراف معياري (0.740) بأهمية نسبية مرتفعة بلغت (82.6%). أما المرتبة الأخيرة فقد جاءت العبارة (يهتم تقرير لجنة المراجعة بنتائج اتصالات اللجنة مع مجلس الإدارة في المصرف) حيث بلغ متوسطها (3.93) وبانحراف معياري (0.837) وأهمية نسبية بلغت (78.6%).

المحور الثاني: السياسات المحاسبية المستخدمة في المصارف التجارية.

جدول رقم (10): الإحصاء الوصفي لعبارات محور السياسات المحاسبية المستخدمة في المصارف

العبارات	الانحراف المعياري	المتوسط	الأهمية النسبية	درجة الموافقة	الترتيب
هنالك ثبات نسبي في السياسات المحاسبية المتبعة في المصرف في تقييم المخزون والإهلاك.	0.667	4.06	%81.2	مرتفعة جدا	2
يتم الإفصاح عن أسباب العدول عن السياسة المحاسبية المتبعة في المصرف سياسة أخرى.	0.775	3.86	%77.2	مرتفعة	8
يقوم المصرف بدارسة أثر التغيرات في السياسات والإجراءات المحاسبية قبل التغيير.	0.754	3.87	%77.4	مرتفعة	7
يشارك أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين والمستقلين بفاعلية في اختيار السياسات المحاسبية.	0.958	3.62	%72.4	مرتفعة	9
يسترشد المصرف بآراء الخبراء والمستشارين الماليين عند اختيار السياسات المحاسبية.	0.756	4.03	%80.6	مرتفعة جدا	4
توجد بالمصرف لجان مستقلة ومتخصصة تقوم بفحص ومراجعة السياسات المحاسبية المختارة.	0.868	3.88	%77.6	مرتفعة	6
يتم اختيار السياسات البديلة التي تتوافق مع المعايير المحاسبية وتحقق أهداف المصرف.	0.787	3.91	%78.2	مرتفعة	5
يلتزم المصرف بقرارات الجمعية العمومية الخاصة باستخدام سياسات محاسبية معينة.	0.717	4.07	%81.4	مرتفعة جدا	1
يلتزم المصرف بالقرارات المهنية التي توجه بالثبات على استخدام سياسات محاسبية معينة.	0.723	4.05	%81.0	مرتفعة جدا	3
إجمالي العبارات	0.778	3.93	%78.6	مرتفعة	

المصدر : اعداد الباحثان من الدراسة الميدانية ، 2017م

يتضح من الجدول رقم (10): أن جميع العبارات التي تعبر عن السياسات المحاسبية يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على جميع العبارات حيث حققت متوسطا" عام مقداره (3.93) وبانحراف معياري (0.778) وأهمية نسبية (78.6%). أن العبارة (يلتزم المصرف بقرارات الجمعية العمومية الخاصة باستخدام سياسات محاسبية معينة) جاءت في المرتبة الأولى حيث بلغ متوسط الإجابات (4.07) بانحراف معياري (0.717) بأهمية نسبية مرتفعة بلغت (81. 4%).أما المرتبة الأخيرة فقد جاءت العبارة

(يشارك أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين والمستقلين بفاعلية في اختيار السياسات المحاسبية) حيث بلغ متوسطها (3.62) وبانحراف معياري (0.958) وأهمية نسبية بلغت (72.4%).

اختبار الفرضيات من خلال الانحدار الخطي:

تمَّ استخدام الانحدار الخطي البسيط لاختبار فرضيات الدراسة على النحو التالي:

أ. معامل الارتباط (R) وهو مؤشر إحصائي يستخدم لتحديد نوع ودرجة العلاقة بين المتغيرات وكلما اقتربت قيمته من الواحد الصحيح دل ذلك على قوة العلاقة.

ب. معامل التحديد (R2) للتعرف على قدرة النموذج على تفسير العلاقة بين المتغيرات فكلما اقتربت قيمته من الواحد الصحيح دل ذلك على جودة توفيق العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

ج.اختبار (T) ووفقاً لهذا الاختبار يتم مقارنه القيمة الاحتمالية (Prob) للمعلمة المقدرة مع مستوى المعنوية (5%) فإذا كانت القيمة الاحتمالية أكبر من (0.05) يتم قبول فرض العدم وبالتالي تكون المعلمة غير معنوية إحصائيا"، إما إذا كانت القيمة الاحتمالية أقل من (0.05) ويتم قبول الفرض البديل.

د. يتم الاعتماد على قيمة (B) معامل الانحدار لمعرفة التغير المتوقع في المتغير التابع بسبب التغيير في المتغير المستقل واختبار F للتعرف على معنوية جميع المعالم في الدالة.

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتحديد مهام لجان المراجعة في الحد من التغيير في السياسات المحاسبية بالتقارير المالية للمصارف التجارية.

جدول رقم (11): تحليل الانحدار للعلاقة بين لمهام لجان المراجعة والسياسات المحاسبية

	معامل الانحدار (B)	قيمةT	مستوى المعنوية	نتيجة العلاقة
تحديد مهام لجان المراجعة والسياسات المحاسبية	0.21	3.82	0.000	قبول وجود تأثير
معامل الارتباط R	0.32			
معامل التحديد (R2)	0.10			

المصدر : اعداد الباحثان من الدراسة الميدانية ، 2017م

يتضح من الجدول رقم (11):

1. أن هنالك أثر ايجابي لمهام لجان المراجعة في الحد من التغيير في السياسات المحاسبية بالتقارير المالية للمصارف التجارية ويتضح ذلك من خلال قيمة معامل الارتباط (R) وقيمة معامل الانحدار(B) حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.32). كما بلغت قيمة معامل الانحدار (0.21).
2. أن مهام لجان المراجعة تؤثر في الحد من التغيير في السياسات المحاسبية بالتقارير المالية للمصارف التجارية بنسبة (10%) حيث بلغت قيمة معامل التحديد (0.10) وتؤثر المتغيرات الأخرى بنسبة (90%).
3. وجود أثر لتحديد مهام لجان المراجعة في الحد من التغيير في السياسات المحاسبية بالتقارير المالية للمصارف التجارية وفقا" لاختبار (t) عند مستوى معنوية (5%) حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة لمعامل العلاقة بين مهام لجان المراجعة والحد من التغيير في السياسات المحاسبية بالتقارير المالية للمصارف التجارية (3.82)

بمستوى دلالة معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%). وعلية يتم قبول الفرض البديل.

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية لجان المراجعة في الحد من التغيير في السياسات المحاسبية بالتقارير المالية للمصارف التجارية.

جدول رقم (12): نتائج تحليل الانحدار للعلاقة بين استقلالية لجان المراجعة والسياسات المحاسبية

	معامل الانحدار (B)	قيمةT	مستوى المعنوية	نتيجة الأثر
استقلالية لجان المراجعة والسياسات المحاسبية	0.75	8.46	0.000	مقبول
معامل الارتباط R	0.60			
معامل التحديد (R2)	0.36			

المصدر : اعداد الباحثان من الدراسة الميدانية ، 2017م

يتضح من الجدول رقم (12) أن هنالك أثر إيجابي لاستقلالية لجان المراجعة في الحد من التغيير في السياسات المحاسبية بالتقارير المالية للمصارف التجارية ويتضح ذلك من خلال قيمة معامل الارتباط (R) وقيمة معامل الانحدار(B) حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.60). كما بلغت قيمة معامل الانحدار (0.75).

2. أن استقلالية لجان المراجعة تؤثر في الحد من التغيير في السياسات المحاسبية بالتقارير المالية للمصارف التجارية بنسبة (36%) حيث بلغت قيمة معامل التحديد (0.36) بينما تؤثر المتغيرات الأخرى بنسبة (64%).

3. وجود أثر لاستقلالية لجان المراجعة في الحد من التغيير في السياسات المحاسبية بالتقارير المالية للمصارف التجارية، وفقا" لاختبار (t) عند مستوى معنوية (5%) حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة لمعامل العلاقة بين استقلالية لجان المراجعة في الحد من التغيير في السياسات المحاسبية بالتقارير المالية للمصارف (8.46) بمستوى دلالة معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%). وعلية يتم قبول الفرض البديل.

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للخبرة المالية والمحاسبية للجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية في المصارف التجارية.

جدول رقم (13): تحليل الانحدار للعلاقة بين الخبرة المالية والمحاسبية للجان المراجعة والسياسات المحاسبية

	معامل الانحدار (B)	قيمةT	مستوى المعنوية	نتيجة الأثر
الخبرة المالية والمحاسبية للجان المراجعة والسياسات المحاسبية	0.74	9.02	0.000	قبول
معامل الارتباط R	0.62			
معامل التحديد (R2)	0.40			

المصدر : اعداد الباحثان من الدراسة الميدانية ، 2017م

يتضح من الجدول رقم (13):

1. أن هنالك أثر إيجابي للخبرة المالية والمحاسبية للجان المراجعة في الحد من التغيير في السياسات المحاسبية بالتقارير المالية للمصارف التجارية ويتضح ذلك من خلال قيمة معامل الارتباط (R) وقيمة معامل الانحدار(B) حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.62). كما بلغت قيمة معامل الانحدار (0.74).

2. أن الخبرة المالية والمحاسبية للجان المراجعة تؤثر في الحد من التغيير في السياسات المحاسبية بالتقارير المالية للمصارف التجارية بنسبة (40%) بينما تؤثر المتغيرات الأخرى بنسبة (60%).

3. وجود أثر للخبرة المالية والمحاسبية للجان المراجعة في الحد من التغيير في السياسات المحاسبية بالتقارير المالية للمصارف التجارية، وفقا" لاختبار (t) عند مستوى معنوية (5%) حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة لمعامل العلاقة بين استقلالية لجان المراجعة والحد من التغيير في السياسات المحاسبية بالتقارير المالية (9.02) بمستوى دلالة معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%). وعلية يتم قبول الفرض البديل.

الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاءة وفاعلية لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية في المصارف التجارية.

جدول رقم (14): تحليل الانحدار للعلاقة بين كفاءة وفاعلية لجان المراجعة والسياسات المحاسبية

	معامل الانحدار (B)	قيمةT	مستوى المعنوية	نتيجة الأثر
كفاءة وفاعلية لجان المراجعة والسياسات المحاسبية	0.73	9.14	0.000	قبول
معامل الارتباط R	0.63			
معامل التحديد (R2)	0.41			

المصدر : اعداد الباحثان من الدراسة الميدانية ، 2017م

يتضح من الجدول رقم (14):

1. أن هنالك أثر إيجابي لكفاءة وفاعلية لجان المراجعة في الحد من التغيير في السياسات المحاسبية بالتقارير المالية للمصارف التجارية ويتضح ذلك من خلال قيمة معامل الارتباط (R) وقيمة معامل الانحدار(B) حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.63) كما بلغت قيمة معامل الانحدار (0.73).

2. أن كفاءة وفاعلية لجان المراجعة تؤثر في الحد من التغيير في السياسات المحاسبية بالتقارير المالية للمصارف التجارية بنسبة (41%) بينما تؤثر المتغيرات الأخرى بنسبة (59%).

3. وجود أثر لكفاءة وفاعلية لجان المراجعة في الحد من التغيير في السياسات المحاسبية بالتقارير المالية للمصارف التجارية وفقا" لاختبار (t) عند مستوى معنوية (5%) حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة لمعامل العلاقة بين كفاءة وفاعلية لجان المراجعة والحد من التلاعب في السياسات المحاسبية (9.14) بمستوى دلالة معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%). وعلية يتم قبول الفرض البديل.

الفرضية الفرعية الخامسة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقرير لجان المراجعة في الحد من التغيير في السياسات المحاسبية بالتقارير المالية للمصارف التجارية.

جدول رقم (15): نتائج تحليل الانحدار للعلاقة بين تقرير لجان المراجعة والسياسات المحاسبية

الفرضية الفرعية الثانية	معامل الانحدار (B)	قيمةT	مستوى المعنوية	نتيجة الأثر
تقرير لجان المراجعة والسياسات المحاسبية	0.65	7.64	0.000	قبول
معامل الارتباط R	0.56			
معامل التحديد (R2)	0.31			

المصدر : اعداد الباحثان من الدراسة الميدانية ، 2017م

يتضح من الجدول رقم (15):

1. أن هنالك أثر إيجابي لتقرير لجان المراجعة في الحد من التغيير في السياسات المحاسبية بالتقارير المالية للمصارف التجارية، ويتضح ذلك من خلال قيمة معامل الارتباط (R) وقيمة معامل الانحدار(B) حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.56) كما بلغت قيمة معامل الانحدار (0.65) وهذه القيمة الموجبة.
2. أن تقرير لجان المراجعة تؤثر في الحد من التغيير في السياسات المحاسبية بالتقارير المالية للمصارف التجارية، بنسبة (31%)حيث بلغت قيمة معامل التحديد (0.31) بينما تؤثر المتغيرات الأخرى بنسبة (69%).
3. وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتقرير لجان المراجعة في الحد من التغيير في السياسات المحاسبية بالتقارير المالية للمصارف التجارية، وفقا" لاختبار (t) عند مستوى معنوية (5%) حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة لمعامل العلاقة بين تقرير لجان المراجعة والحد من التغيير في السياسات المحاسبية بالتقارير المالية للمصارف (7.64) بمستوى دلالة معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%). وعلية يتم رفض فرض العدم.

وفيما يلي ملخص لفرضية الدراسة الرئيسية الأولى (يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للجان المراجعة في الحد من التغيير في السياسات المحاسبية بالتقارير المالية للمصارف التجارية):

جدول رقم (16): ملخص لنتائج فرضية الدراسة الرئيسية

الفرضيات الفرعية	معامل الارتباط	معامل الانحدار B	اختبار (T)	المعنوية	النتيجة	ترتيب
يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتحديد مهام لجان المراجعة في الحد من التغيير في السياسات المحاسبية بالتقارير المالية للمصارف التجارية.	0.32	0.21	3.82	0.000	قبول	5
يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية لجان المراجعة في الحد من التغيير في السياسات المحاسبية بالتقارير المالية للمصارف التجارية.	0.60	0.75	8.46	0.000	قبول	3
يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للخبرة المالية والمحاسبية للجان المراجعة في الحد من التغيير في السياسات المحاسبية بالتقارير المالية للمصارف التجارية.	0.62	0.74	9.02	0.000	قبول	2
يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاءة لجان المراجعة في	0.63	0.73	9.14	0.000	قبول	1

الحد من التغيير في السياسات المحاسبية بالتقارير المالية للمصارف التجارية.						
يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقرير لجان المراجعة في الحد من التغيير في السياسات المحاسبية بالتقارير المالية للمصارف التجارية.	0.56	0.65	7.64	0.000	قبول	4

المصدر : اعداد الباحثان من الدراسة الميدانية ، 2017م

يتضح من الجدول (16): قبول وجود أثر لخصائص لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية مما يجعلنا قبول الفرضية الرئيسية، وجاء بعده (كفاءة وفاعلية لجان المراجعة) في المرتبة الأولى من حيث الأثر في الحد من التلاعب بالسياسات المالية يليها بُعد (الخبرة المالية والمحاسبية للجان المراجعة) في المرتبة الثانية ثم بُعد (استقلالية لجان المراجعة) في المرتبة الثالثة وأخيرا" بُعد (مهام لجان المراجعة).

النتائج:

1. من خلال الإحصاء الوصفي (حيث تم اخذ العبارة التي حصلت على اعلى درجة موافقة)، وتم التوصل الى النتائج التالية:

أ.تهتم لجنة المراجعة بالمصرف بمراجعة تطوير السياسات المحاسبية التي يتبعها المصرف في تحقيق أهدافه.

ب. استقلالية لجنة المراجعة ساعد في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية.

ج. ساهمت لجنة المراجعة في ضبط جودة المراجعة الداخلية في المصارف.

د. كفاءة لجنة المراجعة ساعدت أعضاء لجان المراجعة في الحصول على معلومات كاملة يعتمد عليها.

هـ. يشتمل تقرير لجنة المراجعة على التقارير المتعلقة بأعمال الفحص التي تم تنفيذها.

و. يلتزم المصرف بقرارات الجمعية العمومية الخاصة باستخدام سياسات محاسبية معينة.

من خلال الانحدار الخطي تم التوصل الى النتائج التالية:

أ.يوجد أثر إيجابي لمهام لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية في المصارف التجارية، بنسبة (10%) حيث بلغت قيمة معامل التحديد (0.10)، بينما تؤثر المتغيرات الأخرى بنسبة (90%) .

ب. يوجد أثر إيجابي لاستقلالية لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية في المصارف التجارية بنسبة (36%) حيث بلغت قيمة معامل التحديد (0.36) بينما تؤثر المتغيرات الأخرى بنسبة (64%).

ج.يوجد أثر إيجابي للخبرة المالية والمحاسبية للجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية في المصارف التجارية بنسبة (40%) بينما تؤثر المتغيرات الأخرى بنسبة (60%).

د. يوجد أثر إيجابي لكفاءة وفاعلية لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية في المصارف التجارية حيث بلغت قيمة معامل التحديد (0.41) بينما تؤثر المتغيرات الأخرى بنسبة (59%).

هـ. يوجد أثر إيجابي لتقرير لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية في المصارف التجارية بنسبة (31%) حيث بلغت قيمة معامل التحديد (0.31) بينما تؤثر المتغيرات الأخرى بنسبة (69%).

وتتفق أغلبية هذه النتائج مع نتائج دراسة، (Noland, 2004)، التي توصلت أن مراعاة المعرفة المحاسبية عند

تشكيل اللجنة يضيف ذلك ميزه لهذه اللجنة، ودراسة، (ذكي،2010م) التي اكدت على استقلالية لجان المراجعة الذي يساعد على تحسين التقارير المالية، ودراسة، (Rababh & Alsir,2017)، والتي توصلت الى وجود أثر لنفس الخصائص في جودة المعلومات المحاسبية، والتي تتأثر بالسياسات المحاسبية التي تطبقها المصارف.

التوصيات:

يوصي الباحثان بما يلي:

1. ضرورة التكوين الإلزامي للجان المراجعة حتى يتم تحديد الخصائص الواجب توافرها في أعضاء اللجان.
2. العمل على إصدار تشريعات وقوانين أكثر تنظيماً للمهنة يعمل على الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية.
3. ضرورة أن تركز لجنة المراجعة على اختيار السياسات المحاسبية التي تتناسب مع ظروف المصرف.
4. الاهتمام بطرق اختيار وانتخاب أعضاء لجنة المراجعة بواسطة المساهمين وبمساعدة أعضاء مجلس الإدارة
5. ضرورة أن يهتم تقرير لجنة المراجعة بنتائج اتصالات اللجنة مع مجلس الإدارة في المصرف.
6. الحرص على مشاركة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين والمستقلين بفاعلية في اختيار السياسات المحاسبية.

المراجـع :

1. أبو السعود، ممدوح، (2005م)، دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المؤتمر العربي الأول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات.
2. أدنيز، ألفين، ولبوك، جيمس، (2005م)، المراجعة مدخل متكامل– ترجمة محمد عبد القادر، الرياض: دار المريخ للنشر.
3. أحمد، محمد الرملي، (2001م)، دور لجنة المراجعة في زيادة كفاءة وفعالية المراجعة الخارجية، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة بسوهاج، جامعة جنوب الوادي، المجلد 15، العدد الثاني.
4. الحسن، عمر السر، عجيب، بشير بكري، (2015م)، أثر لجان المراجعة على تحسين مراجعة الأنظمة المحاسبية الإلكترونية – دراسة ميدانية، مجلة جامعة البحر الأحمر، العدد السابع.
5. ذكي، جابر عبد الرحمن، (2010م)، تطوير دور لجان المراجعة في رفع كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية لغرض تحسين جودة التقارير المالية، جامعة القاهرة، كلية التجارة، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة.
6. راضي، محمد سامي، (2010م)، موسوعة المراجعة المتقدمة، الإسكندرية: دار التعليم الجامعي.
7. سمرة، ياسر محمد، (2014م)، دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، المجلة العربية للعلوم الإدارية، العدد الثاني، المجلد 21.
8. عبد الجواد، عبير محمد البكري، (1994م)، أثر السياسات المحاسبية على معدي ومستخدمي البيانات المحاسبية، جامعة القاهرة، كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة.

9. عبد الحكم، عبد الرحمن يوسف الخليفة، (2008م)، تحليل المقومات الأساسية للنظرية الإيجابية ودورها في بناء المعايير واختيار السياسات المحاسبية البديلة، جامعة أمدرمان الإسلامية، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة.

10. عبد الحكيم، أحمد حامد محمود (2012م)، دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، المجلد الثاني، العدد الأول، بحث منشور.

11. عبد الحميد، ثناء السيد عبد العزيز، (2012م)، تحليل العلاقة بين المعايير المحاسبية واختيار السياسات المحاسبية وأثرها على المعدين والمراجعين والمستثمرين، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، العدد الأول، المجلد 3.

12. عثمان، عبد الرحمن خليل عادل، (2013م)، دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وأثره في جود التقارير المالية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، بحث دكتوراه في المحاسبة والتمويل، غير منشور.

13. العشماوي، محمد عبد الفتاح، (2006م)، التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الإصلاح الاقتصادي والهيكلي، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

14. محمد، محمد الفيومي، (1994م)، دراسة أسلوب استخدام لجان المراجعة في الشركات المصرية، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول.

15. السقا، السيد احمد، (1995م)، إطار نظري مقترح لقياس وتطوير فعالية لجان المراجعة في شركات المساهمة السعودية، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني.

16. الوابل، وابل بن على، (1996م)، محددات وفعالية لجان المراجعة في الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية –دراسة ميدانية، مجلة التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، المجلد33.

17. Christopher Nobes & Erlend Kvaal.(2010) ."IFRS policy changes. And the persistence of national patterns of IFRS practice", Journal of Accounting and Economics, Vol.36.

18. McCullers. D.L & R. Schroder(1987) : Accounting Theory, Text and Reading (New York: John Wiley and sons.)

19. Noland et.al, Thomas G. & Nichols, Dave L. & Flesher, Dale L. , Audit Committee Effectiveness in the Banking Industry , Management Accounting Quarterly Vol.5 No.3, 2004.

20. Rababah, Mwafag, Alsir, Omar, (2017), the Impact of the Audit Committees' Properties on the Quality of the Information in the Banking Financial Reports, International Business Research; Vol. 10, No. 11.